



تمويل الانتهاكات

المصارف الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية

HUMAN
RIGHTS
WATCH



تمويل الانتهاكات

المصارف الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية

Copyright © 2018 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-36154

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملون في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام، باريس، برلين، بروكسل، بيروت، تورونتو، تونس، جنيف، جوهانسبورغ، زيورخ، سان فرانسيسكو، شيكاغو، طوكيو، عمان، غوما، لندن، لوس أنجلوس، موسكو، نيروبي، نيويورك، وواشنطن.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا: <http://www.hrw.org/ar>



ISBN: 978-1-6231-36154

مايو/أيار 2018

تمويل الانتهاكات المصارف الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية

1.....	الملخص
3.....	التوصيات
3.....	إلى البنك الإسرائيلي
3.....	إلى حكومة إسرائيل
3.....	إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
3.....	إلى بنك إسرائيل
4.....	المنهجية
6.....	I. لماذا تخالف الخدمات المصرفية في المستوطنات الإسرائيلية القانون الدولي
8.....	II. مسؤوليات البنوك فيما يخص حقوق الإنسان
9.....	III. النشاطات المصرفية الإسرائيلية تمكّن وتيسر المستوطنات
9.....	الشراكة في إنشاء المستوطنات الجديدة
23.....	توفير الرهونات العقارية لمشتري المنازل
24.....	فروع المصرف
26.....	منح قروض لمجالس المستوطنات الإقليمية والمحلية
30.....	iv. مسؤوليات الشركات الدولية في مجال حقوق الإنسان
	ملحق: مراسلات بين هيومن رايتس ووتش والإدارة المدنية الإسرائيلية بشأن وضع الأراضي التي تُبنى عليها
32.....	منازل جديدة

الملخص

تقدم أكبر البنوك الإسرائيلية الخدمات التي تساهم في دعم المستوطنات غير الشرعية وبقائها وتوسعها من خلال تمويل بناءها في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك الدخول في شراكات مع المقاولين لبناء المساكن على أراض مصادرة بطريقة غير شرعية من الفلسطينيين. تتدخل البنوك بطريقة مباشرة ومهمة: فهي تستحوذ على مصلحة عقارية في مشاريع التطوير وترافقها حتى النهاية. يشكل نقل السكان المدنيين من قبل المحتل إلى الأراضي المحتلة، وترحيل أو نقل سكان المنطقة، جريمة حرب. تعتبر نشاطات تمويل البنوك خطوة محورية في هذا النقل.

كما تثير نشاطات هذه البنوك مخاوف تتعلق بالنهب، بسبب سياسات مصادرة الأراضي التي يتبناها الجيش الإسرائيلي والتي تصعب إمكانية التأكد من حرية مالكي الأراضي في الموافقة.

بالإضافة إلى مشاريع الإنشاءات، تمنح البنوك القروض لمجالس الاستيطان (السلطات المحلية) وقروض الرهن العقاري لمشتري المساكن في المستوطنات، كما تشغل أجهزة الصراف الآلي والفروع فيها. نادراً ما تقدم البنوك الإسرائيلية هذه الخدمات للفلسطينيين، لأن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية ممنوعون من دخول المستوطنات بأمر عسكري، باستثناء العمال الذين يحملون تصاريح خاصة. تقدم البنوك الفلسطينية والأجنبية الخدمات للعملاء الفلسطينيين خارج المستوطنات.

تعتبر المستوطنات غير شرعية حسب القانون الإنساني الدولي. فهي تساهم في نظام تمييزي الذي من خلاله تقيد السلطات الإسرائيلية وتحد من النمو الاقتصادي الفلسطيني، في حين تدعم المستوطنات الإسرائيلية المبنية على الأراضي المصادرة بطريقة غير شرعية من الفلسطينيين. يحظر القانون الإنساني الدولي على السلطة المحتلة استعمال الأراضي إلا للأغراض العسكرية أو لمنفعة السكان تحت الاحتلال.

تمول معظم البنوك الإسرائيلية أو "ترافق" مشاريع الإنشاءات في المستوطنات من خلال لعب دور الشريك في التوسع الاستيطاني، الإشراف على كل مرحلة من مراحل الإنشاء، ضمان أموال المشترين، وتملك المشاريع في حالة تعثر شركة الإنشاءات. يقع معظم الإنشاءات على "أراضي الدولة"، والتي قد تشمل الأراضي التي تصدر بطريقة غير شرعية من الفلسطينيين والتي تستعملها إسرائيل بطريقة تمييزية، حيث تخصص ثلث أراضي الدولة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، لصالح "المنظمة الصهيونية العالمية" و 1 بالمئة فقط لاستعمال الفلسطينيين.

بطبيعتها، تساهم المستوطنات في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. لا تستطيع الشركات، ومنها البنوك، التي تعمل في المستوطنات أو معها، خفض

هذه الانتهاكات أو تجنب المساهمة فيها، لأن نشاطاتها تتم على أراض مصادرة بطريقة غير شرعية ضمن ظروف تمييزية، ومن خلال انتهاك جسيم للالتزامات إسرائيل كقوة محتلة.

بهذا تعتقد "هيومن رايتس ووتش" بأنه على البنوك، مثل الشركات الأخرى، وقف العمل مع أو في المستوطنات الإسرائيلية حتى تضطلع بمسؤولياتها الحقوقية. يعني هذا وقف ممارسة نشاطاتها داخل المستوطنات، دعم المستوطنات من خلال التمويل أو الإدارة أو بطرق أخرى أو دعم ممارسات المستوطنات وبنائها التحتية، والتعاقد لشراء منتجات المستوطنات، لأن هيومن رايتس ووتش تؤمن بأن هذه النشاطات تساهم بطبيعتها في الانتهاكات الخطيرة.

التوصيات

إلى المصارف الإسرائيلية

- وقف تقديم الخدمات في أو إلى المستوطنات. يشمل هذا تمويل مشاريع الإنشاءات، تقديم قروض الرهن العقاري والقروض للسلطات المحلية، وتشغيل الفروع وأجهزة الصراف الآلي في المستوطنات، والابتعاد عن فتح فروع جديدة في المستوطنات واتخاذ الخطوات الضرورية لإغلاق الفروع القائمة.

إلى حكومة إسرائيل

- تفكيك جميع المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- حتى يحدث هذا، تفكيك نظام المستويين الذي يميز ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وينتهك حقوقهم بطريقة منهجية.

إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

- التدقيق في سلوك البنوك الإسرائيلية لتحديد الحاجة إلى شمولها في قاعدة البيانات التي يعمل عليها المكتب حول الشركات العاملة مع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.

إلى بنك إسرائيل

- اتخاذ جميع الإجراءات ضمن صلاحيته للحد من نطاق عمل أي بنك يخدم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.¹ يشمل هذا رفض طلبات فتح نقاط خدمة إضافية (فروع أو أجهزة صراف آلي) في المستوطنات الإسرائيلية، الموافقة على أي طلبات لإغلاق نقاط الخدمة في المستوطنات، وتبني السياسات المقترحة من قبل البنوك التي تحد من الخدمات المقدمة في المستوطنات أو نيابة عنها، أو تنهيتها.

¹ ينظم بنك إسرائيل نشاطات المصارف الإسرائيلية، ويشمل هذا نشاطاتها في المستوطنات ومعها، ويتمتع بسلطة السماح بفتح أو إغلاق فروع المصارف وتبني سياسات تقديم الخدمات. أنظر هيومن رايتس ووتش، القوانين الإسرائيلية والنشاط المصرفي في مستوطنات الضفة الغربية، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/12/308860>.

المنهجية

راجعت هيومن رايتس ووتش محاضر اجتماعات سلطات المستوطنات المحلية والإقليمية، التقارير من شركات الإنشاءات، شركات البنوك الإسرائيلية، المواد الترويجية والإعلانية للمنازل في المستوطنات، والمعلومات الصادرة عن بنك إسرائيل حول نقاط الخدمة المصرفية في المستوطنات. أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات هاتفية مع خبير في قانون العقارات الإسرائيلي ووكيل عقارات يعرف عن الصفقات العقارية في المستوطنات.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى "بنك هبوعليم"، "بنك لئومي"، "بنك ديسكونت"، "بنك مزراحي تفحوت"، "البنك الدولي الأول لإسرائيل"، "بنك الاتحاد الإسرائيلي"، و"بنك القدس"، وهي أكبر 7 بنوك إسرائيلية، والمذكورة في هذا التقرير، لتطلب تفاصيل النشاطات المصرفية في المستوطنات ومعلومات حول فهمها لمسؤولياتها الحقوقية.² أحال بنك لئومي هيومن رايتس ووتش إلى "جمعية البنوك" في إسرائيل، وهي جمعية مهنية رفضت التعليق. لم تستجب أي من البنوك الأخرى. كتبت هيومن رايتس ووتش إلى "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، فرع الجيش المسؤول عن القضايا المدنية في الضفة الغربية، لطلب المعلومات حول حالة الأراضي التي يتم بناء مساكن المستوطنات الجديدة عليها، وتلقت أجوبة مرفقة بملحق هذا التقرير. كما كتبت هيومن رايتس ووتش إلى 3 شركات إنشاءات إسرائيلية تبني مشاريع إسكان جديدة في مستوطنتي ألفي منشيه وإلкана.³ لم تقدم أي من الشركات إجابة موضوعية.

زارت هيومن رايتس ووتش فروع البنوك في المستوطنات الإسرائيلية، 5 مواقع لمشاريع الإنشاءات، و3 قرى فلسطينية مجاورة لها. وقابلت المسؤولين الفلسطينيين المحليين وراجعت الخرائط الفلسطينية والإسرائيلية لمشاريع الإنشاءات، بالإضافة إلى وثائق تسجيل الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، ووثائق التسجيل الضريبي، والتصاريح الصادرة عن الجيش الإسرائيلي. كما حصلت على الخرائط، الصور الجوية، والتوضيحات حول حالة الأراضي من منظمة "كرم نابوت" الإسرائيلية غير الحكومية،⁴ والتي تبحث في استعمال الأراضي في الضفة الغربية، عن طريق تأمين الخرائط الرسمية الإسرائيلية والصور الجوية وتحليلها.

² تتوفر الترجمة الإنجليزية للرسائل التي أرسلتها هيومن رايتس ووتش إلى المصارف السبعة على:

https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/hrw_letters_israeli_banks_report.pdf.

³ تتوفر الترجمة الإنجليزية للرسائل التي أرسلتها هيومن رايتس ووتش إلى الشركات الثلاث على:

https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/hrw_letters_construction_companies_report.pdf.

⁴ كرم نابوت، <http://www.keremnavot.org/arabic> (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2018).

كما درست هيومن رايتس ووتش المعلومات حول النشاطات المصرفية في المستوطنات الإسرائيلية المنشورة من قبل المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "من يربح من الاحتلال"،⁵ مجموعة الإعلام والبحوث الدنماركية "دان ووتش"،⁶ وتحالف منظمات غير حكومية فرنسية.⁷

وافق الجميع على إجراء المقابلات بحرية. وأوضحت هيومن رايتس ووتش لهم الغرض من المقابلة وطريقة استعمال البيانات التي ستجمع، ولم تدفع لهم مقابل المشاركة.

⁵ Who Profits, "Financing Land Grab: The Direct Involvement of Israeli Banks in the Israeli Settlement Enterprise, February 2017, <https://whoprofits.org/content/financing-land-grab-direct-involvement-israeli-banks-israeli-settlement-enterprise> (تم الاطلاع في 3 مارس/أذار 2018).

⁶ Danwatch, *Business on Occupied Territory*, January 31, 2017, <https://old.danwatch.dk/en/undersogelse/businessonoccupiedterritory/> (تم الاطلاع في 3 مارس/أذار 2018).

⁷ Association France Palestine Solidarité et al, *French Banks' Dangerous Liaisons with Israeli Settlement Enterprise*, March 2017, https://www.banktrack.org/news/report_reveals_links_between_five_french_banks_and_insurance_companies_and_the_israeli_settlements (تم الاطلاع في 3 مارس/أذار 2018).

1. لماذا تخالف الخدمات المصرفية في المستوطنات الإسرائيلية القانون الدولي

وثقت هيومن رايتس ووتش في وقت سابق مساهمة الشركات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني واستفادتها منها: تقع المستوطنات على أراضٍ استُولي عليها بطريقة غير شرعية من الفلسطينيين، تستغل الموارد الطبيعية التي تعود إلى سكان الأراضي الفلسطينيين، إلا أنها مخصصة بطريقة تمييزية لصالح الإسرائيليين، وهي جزء من النظام التمييزي الذي يفضل الشركات الإسرائيلية بالتوازي مع تقويض نمو الشركات الفلسطينية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والبنية التحتية.⁸ يشكل نقل السكان المدنيين التابعين للقوة المحتلة إلى أراضٍ محتلة جريمة حرب، كما الحال في ترحيل أو نقل أي جزء من سكان الأراضي داخل الأراضي أو خارجها.⁹ ترتبط المستوطنات، المنشأة عن طريقة هذه التنقلات السكانية غير الشرعية، بشكل وثيق بالقيود على حرية حركة الفلسطينيين، الاستيلاء غير القانوني على الأراضي الفلسطينية، هدم المنازل، والتهجير.

تعتمد شركات المستوطنات على مصادر إسرائيل غير الشرعية للأراضي الفلسطينية والموارد الأخرى وتستفيد منها، كما تساهم في رفاه ونمو المستوطنات.¹⁰ كما تستفيد النشاطات المرتبطة بالمستوطنات بشكل مباشر من سياسات إسرائيل التمييزية في تخطيط وتنظيم الأراضي،¹¹ تخصيص الأراضي والموارد الطبيعية،¹² الحوافز المالية، والوصول إلى المرافق والبنية التحتية. تؤدي هذه السياسات إلى الترحيل القسري للفلسطينيين،¹³ وتضع الفلسطينيين في موقف أضعف بكثير بالمقارنة

⁸ هيومن رايتس ووتش، "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك اسرائيل لحقوق الفلسطينيين"، 19 يناير/كانون ثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>.

⁹ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، A/CONF.183/9، 17 يوليو/تموز 1998، دخل حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2002، المواد (8)(ب)(2) و(8)(أ)(2)(7).

¹⁰ هيومن رايتس ووتش، انفصال وانعدام للمساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ديسمبر/كانون أول 2010، الصفحات 29-34، <https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/iopt1210arwebwcover.pdf>.

Kerem Navot، "Ali Baba: The Declaration of Government Property around the Settlement of 'Eli' on 3/30/2017," January 2018،

<http://www.keremnavot.org/enalibaba> (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018)؛

بتسيلم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية"، مايو/أيار 2002،

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200205_land_grab (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2018)؛

بتسيلم، "جميع الوسائل مشروعة: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية"، يوليو/تموز 2010،

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201007_by_hook_and_by_crook (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2018).

¹¹ بمكوم، "المنطقة المحرمة: سياسة التنظيم الإسرائيلية في القرى الفلسطينية في المنطقة C"، يونيو/حزيران 2008،

<http://bimkom.org/ar/wp-content/uploads/ProhibitedZone.pdf> (تم الاطلاع في 8 مايو/أيار 2018).

¹² B'Tselem، "Thirsty for a Solution – Resolving the Water Crisis in the West Bank in the Occupied Territories and its Resolution in the Final-Status Agreement," July 2000، https://www.btselem.org/Download/200007_Thirsty_for_a_Solution_Eng.doc (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018)؛

Kerem Navot، "Israeli Settlers' Agriculture as a Means of Land Takeover in the West Bank," August 2013،

<http://www.keremnavot.org/naboths-vineyard> (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

¹³ بتسيلم، "الحياة في ظل المضايقات: تأثيرات الجدار الفاصل على المدى البعيد"، أكتوبر/تشرين أول 2012،

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201210_arrested_development (تم الاطلاع في 22 مايو/أيار 2018).

مع المستوطنين. يقدر "البنك الدولي" بأن القيود على النمو الاقتصادي والإنشاءات في المنطقة (ج) وحدها، حيث تقع معظم المستوطنات، تكلف الاقتصاد الفلسطيني 3.4 مليار دولار أمريكي، وهو ثلث الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني.¹⁴

¹⁴ World Bank, Report No. AUS2922, West Bank and Gaza, Area C and the Future of the Palestinian Economy, October 2, 2013, http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/01/23/000442464_20140123122135/Rendered/PDF/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf (تم الاطلاع في 14 مارس/أذار 2018).

II. مسؤوليات المصارف فيما يخص حقوق الإنسان

تبعاً للمعايير الدولية المنصوص عليها في "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، على المنشآت التجارية اتباع العناية الواجبة في حقوق الإنسان لتحديد المساهمات في انتهاكات حقوق الإنسان والتخفيف منها فيما يخص نشاطاتها والنشاطات التي ترتبط بها بشكل مباشر من خلال العلاقات التجارية. كما عليها احترام معايير القانون الإنساني الدولي، حيث يتوقع من المنشآت التجارية اتباع الخطوات الفعالة لتجنب أو التخفيف من إمكانية انتهاك حقوق الإنسان والتفكير بإنهاء النشاط التجاري عندما لا يمكن تجنب التبعات الحقوقية السلبية الجسيمة أو التخفيف منها.

بناء على أبحاثنا السابقة المعمقة،¹⁵ ترى هيومن رايتس ووتش أن العناية الواجبة الكافية ستظهر أن النشاطات التجارية في المستوطنات الإسرائيلية أو التي تتعاقد معها أو مع شركات المستوطنات تساهم في انتهاك الحقوق.¹⁶ كما ترى أن الشركات لا يمكنها أن تخفف من أو تتجنب هذه الانتهاكات ما دامت تشارك في مثل هذه النشاطات، لأنها تساهم في تشغيل وتوسعة المستوطنات التي تخالف القانون الدولي. تعتقد هيومن رايتس ووتش بأن سياق انتهاكات حقوق الإنسان والتي تساهم بها النشاطات التجارية الاستيطانية منتشرة وجسيمة إلى الحد الذي يتوجب فيه على الشركات وقف النشاطات داخل المستوطنات أو لمنفعتها. يشمل ذلك تمويلها، وتقديم الخدمات لها، أو دعم المستوطنات أو النشاطات المرتبطة بالمستوطنات وبنائها التحتية.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى 7 بنوك إسرائيلية حول سياساتها وإجراءاتها الحقوقية، وتواصلت معها حول عملياتها فيما يخص المستوطنات. لم ترد أي من البنوك السبعة التي تم التواصل معها على الأسئلة حول أي خطوات اتخذتها لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. لم تجد هيومن رايتس ووتش أي وثائق عامة تتعلق بهذا التطبيق. انضم بنك هبوعليم، بنك لئومي، بنك ديسكونت، وبنك مزراحي تفحوت إلى "الميثاق العالمي للأمم المتحدة"، والذي يضمن التزام باحترام ودعم "حقوق الإنسان المعترف بها دولياً" وتجنب التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان. كما ينشر كل بنك تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات سنوياً.¹⁷ لم تتناول أي من هذه التقارير للعام 2016، وهي الأحدث، النشاطات في المستوطنات بشكل خاص.

¹⁵ أنظر الملاحظة الهامشية رقم 10.

¹⁶ هيومن رايتس ووتش، "انفصال وانعدام للمساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ديسمبر/كانون أول 2010، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>؛ هيومن رايتس ووتش، "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان"، 19 يناير/كانون ثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>.

¹⁷ Bank Hapoalim, *Sustainability Report 2016: Economic, Social and Environmental Responsibility*, <http://www.bankhapoalim.com/wps/wcm/connect/17d3ab0041ff1ecfb2f3b23541ca90ac/BankHapoalim2016CSRreportEng.pdf?MOD=AJPERES&lmod=153207788&CACHEID=17d3ab0041ff1ecfb2f3b23541ca90ac> (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)؛ The Leumi Group, *Corporate Social Responsibility 2016*, https://plus.leumi.co.il/wp-content/PLUS_REPORTS/CSR_report_2016_English.pdf?_ga=2.253845448.1311189039.1516732727-954687692.1515053606

III. النشاطات المصرفية الإسرائيلية تمكّن وتيسّر المستوطنات

تقدم البنوك الإسرائيلية مجموعة من الخدمات في مستوطنات الضفة الغربية، وتتركز في أكبر المستوطنات، ولا تعمل بشكل مباشر في البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تقدم البنوك الفلسطينية والأجنبية الخدمات.¹⁸

الشراكة في إنشاء المستوطنات الجديدة

يسمح القانون الإنساني الدولي للقوة المحتلة باستعمال الأرض في الأراضي المحتلة لغرضين فقط: الاحتياجات العسكرية للقوة المحتلة، أو لمنفعة السكان المحليين القاطنين تحت الاحتلال.¹⁹ يعتبر أي استعمال آخر للأرض مخالفة لالتزامات القوة المحتلة، والتي يحظر عليها استغلال الأراضي للأغراض الاقتصادية أو المدنية.²⁰ كما يشكل نقل مدنيي القوة المحتلة إلى الأراضي المحتلة جريمة حرب.²¹ لهذه الأسباب، يحظر على القوة المحتلة السماح ببناء المساكن أو أي بنى أخرى في الضفة الغربية لاستعمال المدنيين الإسرائيليين أو المساهمة فيه، بغض النظر عن تخصيص مساحات معينة من الأراضي. كما أن هيومن رايتس ووتش وثقت أن الآلية التي يعتمد عليها الجيش الإسرائيلي في تخصيص الأراضي لبناء المستوطنات تميز ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى سماحها في كثير من الحالات لمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة للاستعمال الإسرائيلي الحصري.²²

(تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018)؛ Israel Discount Bank, *Corporate Responsibility Report 2016*, https://www.discountbank.co.il/DB/sites/marketing.discountbank.co.il/files/CMS%20media/english_site/documents/pdf/Corporate%20Responsibility%20Report%202016.pdf (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018)؛ Mizrahi Tefahot, *Corporate Social Responsibility Report 2016*, https://www.mizrahi-tefahot.co.il/Lists/BankMizrahiSiteAssets/PDF-English/31959%20doch_Int_ENG_biz1_Press%20Mail%20Int.pdf (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

18 من ناحية نظرية، يمكن للفلسطينيين فتح الحسابات في المصارف الإسرائيلية، إلا أنهم غير قادرين على ذلك بالممارسة، بسبب المتطلب التنظيمي بأن يفتح العملاء الجدد حساباتهم شخصياً من خلال التواجد في فرع البنك. لا يمكن للفلسطينيين بالعادة دخول المستوطنات، ولا دخول إسرائيل، حيث توجد فروع المصارف.

19 "اتفاقية لاهاي رقم 4 الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب على الأرض" والأنظمة الملحقه بشأن قوانين وأعراف الحرب على الأرض، 18 أكتوبر/تشرين أول 1907 (أنظمة لاهاي)، 227 T.S. 461, 187 Consol. Martens Nouveau Recueil (ser. 3) 3، دخلت حيز التنفيذ في 26 يناير/كانون ثاني 1910، المادة 43.

20 السابق، المادة 55.

21 "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب" (اتفاقية جنيف الرابعة)، تم تبنيها في 12 آب 1949، 287 U.N.T.S. 75، دخلت حيز التنفيذ يوم 21 أكتوبر/تشرين أول 1950، المواد 6، 146-147؛ "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، A/CONF.183/9، 17 يوليو/تموز، 1998، دخل حيز التنفيذ في 1 تموز، 2002، المادة 8(ب)(7).

22 هيومن رايتس ووتش، "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان"، 19 يناير/كانون ثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285401>.



حي جديد في مستوطنة عيتس إفرام الإسرائيلية قرب قرية مسحة الفلسطينية. © 2017 هيومن رايتس ووتش

كثيرا ما تعمل البنوك الإسرائيلية كشريك نشط ومباشر في المشاريع بحد ذاتها، بدلا من لعب دور المقرض الصامت، بسبب قانون إسرائيلي يحد من قدرة مطوري الأراضي على تحصيل الدفعات من المشترين، ما لم يحصل المطورون على ضمانات مالية، في إطار يعرف باسم "الاتفاقيات المرافقة"، كما هو مبين أدناه.²³ بعبارة أخرى، مشاركة البنوك في مشاريع الإنشاءات الجديدة في المستوطنات مباشرة وكبيرة.

مثل معظم القوانين الإسرائيلية، القانون الذي ينص على الضمانات كشرط لتلقي دفعات لمشاريع الإنشاءات الجديدة إقليمي، وبالتالي فإنه غير نافذ في الضفة الغربية.²⁴ إلا أن بعض المطورين الإسرائيليين يدرجون نصا في عقودهم بأن القانون الإسرائيلي الخاص بمرافقة البنك للمشروع

²³ قانون البيع (الشقق) (ضمان استثمارات مشتري المنازل)، 1974.

²⁴ (1994). 573, 580 P.D. 38(2) Tefahot Mortgage Bank of Israel v. Sabah, C.A. 5893/91. القانون غير نافذ في القدس الشرقية، بسبب ضم إسرائيل أحادي الجانب للقدس الشرقية عام 1967. لا يعترف بهذا الضم دوليا، وما زالت القدس الشرقية أرض محتلة. تعتبر قوانين إسرائيلية أخرى نافذة بالنسبة للمستوطنين في الضفة الغربية ولكن ليس بالنسبة للفلسطينيين من خلال مجموعة مختلفة من البنود القانونية التي تطبق القانون الإسرائيلي على المستوطنين بشكل شخصي.

سينطبق على بيع العقارات في مستوطنات الضفة الغربية، بمعنى أنهم يفترضون التزام تأمين الضمانات المالية التي من شأنها طمأنة المشتريين من ناحية السلامة المالية للمشروع.²⁵

تفحص البنوك التي تدرس تمويل مشروع إسكان جديد تسجيل الأراضي، تصاريح البناء، البنية التحتية، خطة العمل، والأرباح المتوقعة. تبعا لشروط هذه "الاتفاقيات المرافقة"، غالبا ما يطلب البنك الذي يختار المشاركة في مشروع إنشاءات من المطور منح البنك، على أساس الضمان، الحق في استعمال العقار، وعندها يفتح حسابا خاصا للمشروع ويجمع أموال المشتريين بشكل مباشر ويضعها في ذلك الحساب. يسمح البنك بعدها بتحرير أموال المشتريين للمطور بعد التحقق، من خلال المهندسين والخبراء الآخرين، من أن الإنشاء قد أحرز تقدما كافيا، وأن هذه الأموال قد خصصت بشكل مناسب لنفقات المشروع. في حالة الإفلاس أو التعثر من جانب مطور المشروع، يستحوذ البنك على ملكية العقار وغالبا ما يبحث عن مطور آخر لينهي العمل عليه.²⁶

تمول البنوك الإسرائيلية العديد من مشاريع الإنشاءات في المستوطنات الإسرائيلية، وخصوصا المجمعات السكنية في المستوطنات الأكبر حجما. يقدم الإطار أدناه 16 مثلا على المشاريع التي دخلت فيها 6 من أصل أكبر 7 بنوك إسرائيلية كشريك. كما وثقت المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "من يربح من الاحتلال" 7 من هذه المشاريع في تقرير حديث.²⁷ لا تعتبر هذه الأمثلة شاملة، ولا توحى بأن البنك المشار إليه مشارك بشكل أكثر أو أقل من البنوك الإسرائيلية الأخرى في توسعة المستوطنات. ببساطة، هذه أمثلة على المشاريع الحالية التي تمكنت هيومن رايتس ووتش من تأمين المعلومات حول تمويلها. كما تظهر المشاريع في خارطة تفاعلية عملت عليها هيومن رايتس ووتش.

²⁵ Eliezer Wolf, *Havtachat Hashkaot shel Rochashei Dirot* (Guaranteeing Investments of Home Buyers) in "Nihul Nadlan" 651 (بالعبرية) (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

²⁶ Wolf, *Havtachat Hashkaot*، الصفحات 656-657 وتبعا للمقابلات الهاتفية التي أجرتها هيومن رايتس ووتش مع وكيل عقارات إسرائيلي وخبير في قانون العقارات الإسرائيلي في الضفة الغربية.

²⁷ Who Profits, "Financing Land Grab: The Direct Involvement of Israeli Banks in the Israeli Settlement Enterprise," February 2017, <https://whoprofits.org/content/financing-land-grab-direct-involvement-israeli-banks-israeli-settlement-enterprise> (تم الاطلاع في 3 آذار/مارس 2018). يوثق التقرير مشاريع الإنشاءات الإضافية، وتشمل تلك التي يشارك بها البنك السابع، بنك ديسكونت، من خلال شركته الفرعية، مركنتيل ديسكونت. طلبت هيومن رايتس ووتش تأكيد من بنك ديسكونت حول هذه المشاريع الإضافية، إلا أنها لم تتلق إجابة. كما لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من توثيق تلك المشاريع الإضافية بشكل مستقل وبهذا لم تدرجها في هذا التقرير.

الشراكة في مشاريع البناء من خلال اتفاقيات مرافقة

اسم المصرف	المستوطنة	مشروع البناء	الوصف	مصدر معلومات علاقة المصرف
هيو عليم	إفراة	غانى تامار ²⁸	مشروع 50 وحدة سكنية	24 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة البناء.
هيو عليم	إفراة	إفراة هابتوها ³⁰	مشروع 24 وحدة سكنية	14 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة الإنشاءات وتقرير "من يربح من الاحتلال". ²⁹
هيو عليم	بيتار عيليت	ميشكانوت تراكلين ³¹	مشروع 40 وحدة سكنية في التلة ب	15 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة البناء.
القدس	إفراة	بركان باتامار ³²	مشروع 28 وحدة سكنية في جيفات هاتامار	24 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة الإنشاءات وتقرير "من يربح من الاحتلال".
لئومي	ألبي منشيهمنشييه	أميري نوف ³⁶	مشروع 130 وحدة سكنية في جيفات تال ³⁵	21 مايو/أيار 2017 جلسة إعلامية في مكتب المشروع، تقرير "من يربح من الاحتلال"، التقرير المالي للشركة في 30 سبتمبر/أيلول 2015، ³³ ورسالة كتبتها الشركة إلى البورصة الإسرائيلية. ³⁴ إطار الائتمان هو 184,500,000 شيكل.

²⁸ ال تفاصيل في موقع التسويق الإلكتروني من قبل شركة إيلويل (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018) <http://www.ganeitamar.co.il/>

²⁹ *Financing Land Grab: The Direct Involvement of Israeli Banks in the Israeli Settlement Enterprise* فبراير/شباط 2017، (تم الاطلاع في 3 مارس/آذار 2018) <https://whoprofits.org/content/financing-land-grab-direct-involvement-israeli-banks-israeli-settlement-enterprise>

³⁰ التفاصيل في موقع التسويق الإلكتروني من قبل شركة ميشكان إلباهو (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018) <http://www.mishkan1.co.il/document/52,67,6.aspx>

³¹ تفاصيل حول موقع التسويق الإلكتروني من قبل شركة تراكلين (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018). http://www.traklin-group.com/he/bldProjct_details.asp?pid=19

³² الشرح في الموقع الإلكتروني الذي يسوق لعقارات المستوطنة (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018) <http://www.goyosh.co.il/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D/%D7%91%D7%A8%D7%A7%D7%9F-%D7%91%D7%92%D7%91%D7%A2%D7%94-%D7%90%D7%A4%D7%A8%D7%AA>

³³ شركة زيماخ هامرمان. تقرير المديرية عن شؤون الشركة حتى 30 سبتمبر/أيلول 2015 (بالعبرية) ص 4-5، (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018) <http://maya.tase.co.il/reports/details/1003882>

³⁴ رسالة في 18 يونيو/حزيران 2015، من زيماخ هامرمان إلى السلطات الأمنية الإسرائيلية وبورصة تل أبيب (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 10 مارس/آذار 2018)

http://ir.zhg.co.il/immediate_reports/%D7%94%D7%AA%D7%A7%D7%A9%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%94%D7%A1%D7%9B%D7%9D-%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%95%D7%99-%D7%91%D7%A0%D7%A7%D7%90%D7%99-%D7%91%D7%A7%D7%A9%D7%A8-%D7%A2%D7%9D-%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99-2/

³⁵ الشرح في الموقع الإلكتروني لشركة زيماخ هامرمان (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018) <http://zhg.co.il/projects/amirey-nof/about>

³⁶ وصف إضافي في الموقع الإلكتروني الذي يسوق لعقارات المستوطنة (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 21 مارس/آذار 2018)

<http://www.goyosh.co.il/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D/%D7%90%D7%9E%D7%99%D7%A8%D7%99-%D7%A0%D7%95%D7%A3-%D7%90%D7%9C%D7%A4%D7%99-%D7%9E%D7%A0%D7%A9%D7%94>

المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)	بيتار عيليت	غينوت مينراف ³⁷	مشروع 90 وحدة سكنية في التلة ج	14 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة الإنشاءات وتقرير " من يربح من الاحتلال".
الاتحاد الاسرائيلي	إلكانا	تسامروت إلكانا ³⁸	مشروع 50 وحدة سكنية في حي شمالي	10 أغسطس/أب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة البناء
مزارحي تفحوت	أريئيل	غرين أريئيل	مشروع 96 وحدة سكنية، يُسوّق أنها صديقة للبيئة	كتيب من المطور ³⁹ ، زيارة الموقع في 2015 من قبل هيومن رايتس ووتش، ومن تقرير " من يربح من الاحتلال".
مزارحي تفحوت	أريئيل	غرين إن أريئيل ⁴¹	مشروع 36 وحدة	الموقع الإلكتروني لشركة إسرائيلية تقدم المشورة والخدمات للمشروع ⁴⁰
مزارحي تفحوت	إفراة	بستان هادقان	مشروع 43 وحدة سكنية	24 أغسطس/أب 2017 محادثة مع ممثل شركة البناء، الموقع الإلكتروني للشركة الإسرائيلية تقديم المشورة والخدمات للمشروع، ⁴² موقع شركة البناء (ذكر العقد المرافق للمصرف دون تسمية المصرف) ⁴³
مزارحي تفحوت	إفراة	إنغيفت هاتامار ⁴⁵	مشروع 16 وحدة سكنية	الموقع الإلكتروني لشركة إسرائيلية تقدم المشورة والخدمات للمشروع ⁴⁴

37 الشرح في موقع الشركة الإلكتروني (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.minrav.co.il/Project-73.html>

38 الشرح في موقع إلكتروني يسوق للعقارات (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.my-community.co.il/project/contractor/738>

39 متوفرة على الانترنت (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.ad.co.il/project/64>

40 شركة مشروع أيلون للإشراف والاستشارة، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018)

<http://www.ayalonim.co.il/119500/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%A4%D7%A2%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%9D>

41 الشرح في موقع إلكتروني يسوق للعقارات في المستوطنة (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار

2018) <http://www.bemuna.co.il/product/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7%D7%98-%D7%A4%D7%A1%D7%92%D7%AA-%D7%90%D7%A8%D7%99%D7%90%D7%9C>

42 شركة مشروع أيلون للإشراف والاستشارة (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018)

<http://www.ayalonim.co.il/119500/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%A4%D7%A2%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%9D>

43 الشرح في موقع الشركة الإلكتروني (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://ykenig.co.il/#section1>

44 شركة مشروع أيلون للإشراف

والاستشارة

<http://www.ayalonim.co.il/119500/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D-%D7%A4%D7%A2%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%9D>

45 الشرح في موقع إلكتروني يسوق للعقارات (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار

2018) http://kanbonim.mako.co.il/%D7%97%D7%A4%D7%A9-%D7%93%D7%99%D7%A8%D7%94-%D7%91%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7%D7%98/%D7%A2%D7%99%D7%A8-%D7%93%D7%95%D7%93-%D7%92%D7%91%D7%A2%D7%AA-%D7%94%D7%AA%D7%9E%D7%A8-%D7%90%D7%A4%D7%A8%D7%AA%D7%94/?refcomp=contractor_page

دراسة حالة

عزون وألفي منشييه



إنشاء مشروع أميربي نوف السكني في مستوطنة ألفي منشييه الإسرائيلية. © 2017 هيومن رايتس ووتش

"إرفاق" بنك لئومي أو يشترك مع الشركة الإسرائيلية، "زيماخ هامرمان المحدودة"، في بناء مرحلة جديدة من مشروع البناء "أميري نوف"، في مُستوطنة ألفي منشييه الإسرائيلية. وفقا لتقرير شركة البناء لبورصة تل أبيب، فإن المرحلة الجديدة تشمل 130 وحدة سكنية في مشروع بناء يمتد لمدة 5 سنوات في حي جفعات طال، إلى الجنوب الشرقي من الجزء الرئيسي المبني من ألفي منشييه.⁵⁵ يُعلن فيديو ترويجي لشركة زيماخ هامرمان عن شقق فاخرة وشقق على السطح في "مدينة ساحرة في وسط إسرائيل... مع منظر خلاب وساحر، بين أشجار الزيتون والزهور".⁵⁶ ولأن المشروع يقع داخل مستوطنة، فإن وحداته السكنية محظورة على فلسطينيي الضفة الغربية، الذين هم ممنوعون من دخول المستوطنات، إلا كعمال يحملون تصاريح خاصة.

وقع البنك اتفاقية مع زيماخ هامرمان المحدودة في 17 يونيو/حزيران 2015 لتمويل المشروع.⁵⁷ أشارت الشركة علنا إلى "مؤسسة مصرفية" كشريك لها في المشروع، وأكدت مندوبة المبيعات لـ هيومن رايتس ووتش خلال جلسة إعلامية مع مجموعة صغيرة بشأن مشروع الإسكان، أن الشريك هو بنك لئومي.⁵⁸ يمنح المصرف ائتمانا بمبلغ 184.5 مليون شيكل (53 مليون دولار أمريكي).⁵⁹ كجزء من هذه الاتفاقية، يدفع مشترو المنازل دفعاتهم لبنك لئومي، ويضع البنك شروطا لتمديد

55 زيماخ هامرمان المحدودة، تقرير المديرية عن حالة مسائل الشركة اعتبارا من 30 سبتمبر/أيلول 2015، ص. 4-5، (بالعبرية) <http://maya.tase.co.il/reports/details/1003882> (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

56 فيديو باللغة العبرية، https://www.youtube.com/watch?v=48BYkhsi_Ko، (تم الاطلاع في 24 أبريل/نيسان 2018).

57 Who Profits, "Financing Land Grab," p.24؛ زيماخ هامرمان المحدودة، تقرير المديرية في 30 سبتمبر/أيلول 2015؛ رسالة زيماخ هامرمان إلى السلطات الأمنية الإسرائيلية وبورصة تل أبيب في 18 يونيو/حزيران 2015،

(بالعبرية) http://ir.zhg.co.il/immediate_reports/%D7%94%D7%AA%D7%A7%D7%A9%D7%A8%D7%95%D7%AA-%D7%91%D7%94%D7%A1%D7%9B%D7%9D-%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%95%D7%99-%D7%91%D7%A0%D7%A7%D7%90%D7%99-%D7%91%D7%A7%D7%A9%D7%A8-%D7%A2%D7%9D-%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99-2/ (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

58 زارت باحثة هيومن رايتس ووتش مكتب مشروع الإسكان لطلب كتيبات عن المشروع. كانت الندوة الإعلامية على وشك البدء، دعا مندوبة المبيعات الباحثة إلى الجلوس. وخلال الجلسة، أكد مندوبة المبيعات أن بنك لئومي كان يُرافق المشروع. بعثت هيومن رايتس ووتش لاحقا برسائل تطلب نسخا من الاتفاقية من كل من زيماخ هامرمان وبنك لئومي، لكن لم يُرد البنك ولا شركة البناء. كما أن المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "من يربح من الاحتلال" أوردت لئومي كبنك مُرافق في تقريرها "تمويل الاستيلاء على الأراضي".

59 زيماخ هامرمان المحدودة، تقرير المديرية في 30 سبتمبر/أيلول 2015.



جدار الفصل ومستوطنة ألفي منشيه الإسرائيلية كما يظهران من قرية عزون. © 2017 هيومن رايتس ووتش

الائتمان للشركة تكون مرتبطة بالتقدم في الحصول على تصاريح البناء، استكمال مراحل البناء المختلفة، وتسويق الشقق. تمنح الاتفاقية بنك لنومي فوائد بمبلغ 0.75 بالمئة سنويا على الائتمان المُستخدم، بالإضافة إلى فائدة على هذا المبلغ بمعدل رئيسي زائد 0.85 بالمئة. كما أنه يحصل على 0.2 بالمئة إضافية سنويا على أي جزء غير مُستخدم من الائتمان الموسع.⁶⁰

ألفي منشيه مفصولة عن معظم بقية الضفة الغربية بسبب الجدار الفاصل الذي بنته إسرائيل، وهذا يعني أن المركبات التي يقودها سائقون إسرائيليون يمكنها الوصول إليها انطلاقا من إسرائيل دون عبور نقطة تفتيش، لكن المركبات التي يقودها فلسطينيو الضفة الغربية لا يمكنها الوصول إليها. لا توجد علامة واضحة للعبور إلى الضفة الغربية على الطرق المؤدية إلى ألفي منشيه من إسرائيل. في اجتماع إعلامي مع مجموعة صغيرة يصف مشروع أميركي نوف، حضرته ممثلة هيومن رايتس ووتش، أصر أحد المُشترين المُحتملين على أن ألفي منشيه تُوجد على الجانب الإسرائيلي لما يُسمى بالخط الأخضر، وهي حدود إسرائيل المُعترف بها دوليا. قال إنه نشأ في ألفي منشيه، والآن مُهتم بالعودة للعيش، لكنه لم يُدرك أنها موجودة في الضفة الغربية.

⁶⁰ السابق.

بُنيت ألفي منشيه على أراض تُشكل جزءاً من قرية عزون الفلسطينية، وذلك بالأساس من خلال عملية استولت خلالها السلطات الإسرائيلية على الأرض، وأعلنتها "أراضي دولة"، ثم بنت مستوطنات عليها. "أراضي دولة" هي تسمية فضفاضة تشمل أيضاً الأراضي الخاصة المملوكة والتي أعادت إسرائيل تصنيفها، مُعظمها خلال ثمانينات القرن الماضي.⁶¹ أعلنت إسرائيل أكثر من 750 ألف دونم، أو حوالي 13 بالمئة من الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، "أراضي دولة". يحظر القانون الإنساني الدولي على دولة الاحتلال استخدام الأرض – سواء كانت عامة أو خاصة – باستثناء من أجل احتياجاتها الأمنية أو لصالح السكان المحليين. لكن وفقاً للجيش الإسرائيلي، فقد خصصت السلطات الإسرائيلية ثلث إجمالي "أراضي دولة" في الضفة الغربية للمنظمة الصهيونية العالمية، في المقام الأول لاستخدامها من قبل المستوطنات، وأقل من 1 بالمئة من "أراضي دولة" لاستخدامها من قبل الفلسطينيين.⁶²

وفقاً للخرائط التي تحتفظ بها السلطات العسكرية الإسرائيلية التي تم تقديمها إلى المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية كرم نابوت، وسجلات الأراضي الفلسطينية، ورسالة من سلطات الجيش الإسرائيلي، يقع مشروع أميري نوف جزئياً على أرض أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة" عام 1980، ويقع جزؤها الآخر على أراضي كانت تتحكم بها السلطات الأردنية قبل الاحتلال الإسرائيلي. يبدو أن السلطات قد ألغت الجزء الشرقي من الموقع من هذا التصنيف عام 2014 كجزء من عمل "فريق الخط الأزرق" الرسمي المُكلف بتأكيد أو تصحيح التسميات السابقة،⁶³ وذلك قد يعود إلى أن الفريق رأى أن هذه الأراضي كانت أصلاً أرض أردنية، كما أخبرتنا السلطات الفلسطينية في عزون. رداً على استفسار من هيومن رايتس ووتش، كتبت "الإدارة المدنية الإسرائيلية"، الفرع العسكري المسؤول عن الشؤون المدنية في الضفة الغربية، أن الجزء الشرقي من الموقع الذي يتم بناء المشروع عليه تتم إدارته من قبل المشرف على الممتلكات الحكومية والمهجورة، وهي تسمية متناقضة مع الأرض التي كانت أراضي دولة قبل عام 1967. قالت الإدارة المدنية الإسرائيلية أن البناء على هذه الأرض مسموح به، طالما هو متوافق مع خطة البناء المعتمدة عام 1997.

المشروع السكني يتقاطع مع ومجاور للعديد من الأراضي التي لا تزال مُدرجة في السجلات الإسرائيلية كملكية خاصة للفلسطينيين. تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً جزئية أو كلية على الوصول إلى تلك الأراضي، المعزولة عن منازل أصحابها بواسطة الجدار الفاصل.

⁶¹ هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال، ص. 53، "By Hook and by Crook: Israeli Settlement Policy in the West Bank," B'Tselem ; July 2010, p. 25. https://www.btselem.org/download/201007_by_hook_and_by_crook_eng.pdf (تم الاطلاع في 10 مارس/أذار 2018).

⁶² Chaim Levinson, "Just 0.7% of land in the West Bank has been allocated to Palestinians, Israel admits," Haaretz (تم الاطلاع في 28 مارس/أذار 2018).

⁶³ كرم نابوت، "أزرق أبيض لكن أسود: عمل فريق الخط الأزرق في الضفة الغربية"، ديسمبر/كانون الأول 2016، <http://www.keremnavot.org/arbluewhiteblack> (تم الاطلاع في 10 مايو/أيار 2018).



المزارع الفلسطيني أنور أبو خليل، الذي لا يستطيع الوصول إلا إلى جزء من أراضيه بصعوبة كبيرة بسبب جدار الفصل المحيط بمستوطنة أفي منشييه. © 2017 هيومن رايتس ووتش

تجدر الإشارة إلى أن التصنيفات التي يُطبقها الجيش الإسرائيلي على الأرض لا تُغير وضعها كأراضٍ مُحتلة، والتي يحظر القانون الإنساني الدولي نقل سُلطة سكانها المدنيين بغض النظر عما إذا كانت الأرض ملكية خاصة، وبغض النظر عما إذا كان المالك قد أعطى موافقته. لا يجوز للسلطات العسكرية الإسرائيلية استخدام الأراضي في المناطق المحتلة - سواء كانت عامة أو خاصة - إلا لاحتياجاتها العسكرية أو لمصلحة الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال.

ورث مرشد عبد الرحمن سليمان، من سكان عزون، مع إخوته حوالي 90 دونم من الأراضي التي كان والده يزرع فيها القمح، الشعير، والعدس. تُظهر وثائق التسجيل التي قدمتها "سلطة الأراضي الفلسطينية" والخرائط التي قدمتها "وزارة الحُكم المحلي" الفلسطينية أن

الأرض مُسجلة باسم الأسرة. قال لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات العسكرية الإسرائيلية صادرت، في عام 1980، 7 إلى 8 دونمات من تلك الأراضي، على ما يبدو من خلال تفسير محدود ولا يتماشى مع العصر للقوانين العثمانية لتسجيل الأراضي التي تتطلب أدلة على زراعة كبيرة كدليل على الملكية. تُشير الخرائط التي قدمتها السلطات الإسرائيلية إلى المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية، كرم نابوت، بعد مُقارنتها بالخرائط التي قدمتها وزارة الحكم المحلي الفلسطينية لـ هيومن رايتس ووتش، إلى أن السلطات الإسرائيلية صنفت، عام 1980، 7 دونمات من أرض مُسجلة باسم أسرة سليمان "أراضي دولة"، وسمحت لأفي منشييه ببناء عدد من المنازل عليها.

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى السلطات العسكرية الإسرائيلية لتطلب توضيحات بشأن بناء منازل على جزء من الأرض التابعة لسليمان، وطلبت الإدارة المدنية الإسرائيلية معلومات إضافية للرد. حتى وقت نشر هذا التقرير، لم يتم الحصول على رد.

حتى عام 2005، تمكن سليمان من الوصول إلى جزء مما تبقى من أرضه سيراً لمدة 10 دقائق عبر طريق غير مُعبدة. لكن الجدار الفاصل، الذي يمتد أكثر من 5 كيلومترات داخل الضفة الغربية لدمج أفي منشييه في الجانب "الإسرائيلي"، يعزل عائلة سليمان عن أرضها. حصل سليمان، و4 من إخوته التسعة، وبعض أبنائهم على تصاريح للوصول إلى الأرض عن طريق بوابة زراعية تُفتتح لمدة 15 دقيقة في الصباح و15 دقيقة بعد الظهر، وهو ما يتطلب المشي أو ركوب عربة تجرّها الحيوانات



جرافة تسوي الأرض تمهيدا لبناء مشروع أهدوت إلكانا في مستوطنة إلكانا الإسرائيلية. © 2017 هيومن رايتس ووتش

لمسافة 4 إلى 6 كيلومترات. يشترط الحصول على تصريح لقيادة سيارة آلية، باستثناء المعدات الزراعية، عبر البوابة. لا يمكنهم استئجار عمال زراعيين، بسبب شرط الحصول على تصاريح، ولا يحصل أفراد الأسرة الآخرون على تصاريح. تحولوا الآن إلى زراعة الزيتون، اللوز، الصبار، والعنب – وهي محاصيل تتطلب عناية أقل.

مسحة وإلكانا

"إرافق" بنك مزراحي تفحوت مشروعين جديدين للبناء، "أهدوت إلكانا" (وحدة إلكانا)، تُنفذه شركة البناء الإسرائيلية "ميشاب"، و"مشكانوت إلكانا" (مساكن إلكانا)، الذي تُنفذه شركة البناء "شونام"، مباشرة على



بوابة زراعية في قرية مسحة مخصصة للمزارعين الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح لدخول أراضيهم على الجانب الآخر من جدار الفصل في أوقات معينة. © 2017 هيومن رايتس ووتش

الجانب الآخر من قرية مسحة الفلسطينية.⁶⁴ توسع المشروعات المبنية من إلكانا إلى الجدار الفاصل، وهي تبنى على الأراضي التي أعلنتها السلطات العسكرية الإسرائيلية أراضي دولة. وبخلاف ذلك، هي مُحاطة بأراضٍ خاصة مملوكة للفلسطينيين، حسب الخرائط التي أعطتها السلطات العسكرية الإسرائيلية لمنظمة كرم نابوت، والخرائط التي تحتفظ بها السلطات المحلية الفلسطينية. وفقا للرد الذي أرسلته الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش، أعلنت السلطات العسكرية الإسرائيلية على الأقل جزءا من المنطقة أراضي الدولة عام 2005. تقع أقرب المنازل في

مسحة على بعد نصف كيلومتر من المشاريع. على سكان مسحة الذين يمتلكون أراضٍ في المنطقة الواقعة خارج الجدار الفاصل التقدم بطلب للحصول على تصاريح من السلطات العسكرية الإسرائيلية، التي تسمح لهم بالوصول إلى أراضيهم في وقتين مُحددين في اليوم عبر "بوابة زراعية" تبعد 13 كيلومتر بالسيارة عن القرية.

لأن المشروع يقع داخل مُستوطنة، فإن وحداته السكنية محظورة على فلسطينيي الضفة الغربية، الذين يُمنعون من دخول المُستوطنات إلا كعمال يحملون تصاريح خاصة. على غرار حالة ألفي منشيه، يمتد الجدار الفاصل في منطقة إلكانا 6 كيلومترات داخل الضفة الغربية في أعماق نقطة، ويدمج المستوطنات الإسرائيلية القريبة في الجانب "الإسرائيلي". السفر من إسرائيل إلى إلكانا سلس، دون نقاط تفتيش أو علامات تُشير إلى العبور نحو الضفة الغربية. وافق وزير المواصلات الإسرائيلي مؤخرا على تمديد خط القطار الخفيف من إسرائيل إلى مستوطنة أرييل الإسرائيلية، مروراً بمنطقة إلكانا، ومن المُحتمل أن يضم محطة للركاب داخل المستوطنة.⁶⁵

64 اتصلت باحثة هيومن رايتس ووتش بممثلي شركات البناء الذين يسوّقون المشاريع، والذين تحدثوا عبر الهاتف عن المصارف التي تُرافقهم. كتبت هيومن رايتس ووتش إلى "ميشاب"، و"شونام"، و"مزارحي تفحوت" لطلب نسخ من الاتفاقيات ذات الصلة بالمشاريع، لكنها لم تتلق أي رد.

65 Sonia Gorodeisky, "Yisrael Katz Approves Light Rail to Ariel," Globes, March 15, 2018, <http://www.globes.co.il/en/article-katz-approves-light-rail-to-ariel-1001228030> (تم الاطلاع في 17 أبريل/نيسان 2018).



مشروع إنشاءات جديدة في مستوطنة إلكانا الإسرائيلية، على أرض يقول أعضاء من عائلة عامر من قرية مسحة إنها ملك لهم.
© 2017 هيومن رايتس ووتش

تمتلك عائلة عامر، من مسحة، حوالي 400 - 500 دونم من الأراضي خلف الجدار الفاصل، في مناطق يتخللها بناء المستوطنات، وفقا لأفراد العائلة. حصل شقيق في العائلة، رفض الكشف عن اسمه الأول خوفا من الانتقام، على تصريح من الجيش الإسرائيلي بالوصول إلى أرضه، لكنه نادرا ما يستخدمه. راجعت هيومن رايتس ووتش التصريح، والذي تمنحه السلطات الإسرائيلية لمن تعترف بأنه يملك أراض خلف الجدار الفاصل. رغم أن الأرض تقع على بُعد نصف كيلومتر فقط من أقرب منزل في مسحة، وعلى بُعد كيلومترين فقط من منزله، فإنه يحتاج ساعتين للوصول إليها، إذ يسلك طريقا التفافية طولها 20 كيلومتر، ويضطر خلالها إلى المشي في ممرات ترابية، عبر الحاجز الفاصل من بوابة زراعية مُعينة تُفتح مرتين في اليوم لمدة 15 - 30 دقيقة في كل مرة. يُمكنه الدخول أو المغادرة خلال تلك الأوقات المُحددة فقط. قال إن عائلته كانت تستخدم الأرض لزراعة القمح، العدس، الشعير، اللوز، والزيتون، لكنها الآن تجني ثمار 200 شجرة زيتون فقط، بعد أن اقتلعت السلطات الإسرائيلية 300 شجرة زيتون أخرى وبنّت الطرق وغيرها على جزء من الأرض.

أوضح أنه لم يعد بإمكانهم الوصول إلى الأرض بما يكفي للعناية بالمحاصيل الأخرى التي تحتاج إلى عناية أكثر. تحدث شقيق آخر في العائلة بشغف عن الوقت الذي أمضاه في الأرض كطفل، قبل بناء الحاجز الفاصل، عندما زرع هو وأشقاؤه أشجار الزيتون، وشربوا مياه الأمطار من بركة موسمية تشكلت طبيعياً في حفرة صخرية.

يقول الأخان إن بعض أراضي العائلة تم الاستيلاء عليها لاستخدامها في المستوطنة، بما في ذلك بناء الطرق والمنازل، وبما في ذلك على ما يبدو منطقة صنفتها السلطات الإسرائيلية "أراضي دولة". تُشير الخرائط التي يحتفظ بها الجيش الإسرائيلي ومُنحت لكرم نابوت إلى أن جزءاً من الأرض التي يقول الأخان إنها ملك لهما تم تصنيفها "أراضي دولة" في ثمانينات القرن الماضي، وتمت الموافقة على بناء منازل وطرق المستوطنة عليها. من المُفترض أن أجزاء أخرى من الأراضي لا تزال مُسجلة باسمهم في السجلات الإسرائيلية، لكن تتخللها الآن منازل المستوطنات. قال الأخان إنهما تعرفا على أرضهما في فيديو ترويجي يُعلن عن مشروع "مساكن إلكانا". قالوا إنهما عينا محامياً لمحاولة وقف البناء على جزء من أراضيها على الأقل.

حقيقة أن بعض أفراد العائلة يحصلون على تصاريح من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى الأرض، بالإضافة إلى وثائق تسجيل الضريبة الصادرة عن السلطات الإسرائيلية والتي راجعتها هيومن رايتس ووتش، تعني أن السلطات الإسرائيلية تعترف بأن عائلة عامر تمتلك على الأقل جزءاً من الأرض في الجانب "الإسرائيلي" من الجدار. قال الأخان إنهما لم يعودا يذهبان هناك، إلا في موسمي الحرث والحصاد، لأن الرحلة مُرهقة جداً وأوقات فتح البوابة ضيقة للغاية.

في وقت تحديد مسار الجدار الفاصل (ابتداءً من عام 2002)، تم ضم المستوطنات الإسرائيلية في الجانب "الإسرائيلي" إلى هذا المسار، بما في ذلك الجزء المبني من المستوطنات وقت تحديد المسار وكذلك أراض داخل الحدود البلدية للمستوطنات التي كان من المُفترض أن يتم الترخيص بالبناء فيها مُستقبلاً، مثل المناطق التي يتم فيها بناء "أميري نوف" في ألفي منشيه و"وحدة إلكانا" و"مساكن إلكانا" في إلكانا.⁶⁶ في قضية بارزة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية ضد بناء الجدار داخل الضفة الغربية (في مُقابل أجزائه التي بُنيت على الخط الأخضر، الحدود بين إسرائيل والضفة الغربية)، قالت الحكومة الإسرائيلية إن مسار الجدار فرضته مخاوف أمنية، بما في ذلك الرغبة في حماية المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. دحض مُمثلو مُلاك الأراضي الفلسطينيين ومنظمات حقوق الإنسان هذا الادعاء، قائلين إن الجدار يقسم الضفة الغربية لتسهيل ضم المستوطنات الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع.⁶⁷

66 See H.C. 7957/04 Ma'arabe v. Prime Minister of Israel, 60(2) 477, para.19; B'tselem, "Under the Guise of Security – Routing the Security Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank," December 2005, pp. 19-76, (تم الاطلاع في 18 أبريل/نيسان 2018).
67 H.C. 2056/04 Beit Sourik Village Council v. Government of Israel, P.D. 58(5) 807, June 30, 2004, para. 12

توفير الرهونات العقارية لمشتري المنازل

تُقدم البنوك الإسرائيلية كذلك قروض رهن عقاري لمشتري المنازل في المستوطنات الإسرائيلية. لا يُوجد ضمن هؤلاء المشترين الفلسطينيين المُقيمون في الضفة الغربية، الذين لا يُسمح لهم بدخول المستوطنات إلا كعمال يحملون تصاريح خاصة. بالنسبة لمشاريع البناء الجديدة، تمنح البنوك في بعض الأحيان "الموافقة المُسبقة" على المشروع، وهذا يعني أنها تدرس حُطط تسجيل الأراضي وتطویر البنية التحتية، ثم تُوافق، من حيث المبدأ، على منح قروض عقارية لمشتري تلك الممتلكات، رهنا بالموافقة على طلب القرض.

قال وكلاء عقارات لـ هيومن رايتس ووتش إن ممارسة البنوك لـ "الموافقة المُسبقة" على المشاريع هي أكثر شيوعاً عندما لم يتم بعد بناء البنية التحتية للمشروع، وبالتالي سيحصل البنك على ضمانات من المطور بأن البنية التحتية اللازمة لدعم قيمة المنزل سيتم بناؤها. وبموجب شروط قروض الرهن العقاري، يكتسب البنك حصة من ملكية المُستوطنة ويستولي على العقار في حالة التخلف عن سداد القرض، عادة من أجل بيعه.

لم تُجب المصارف السبعة الإسرائيلية التي اتصلت بها هيومن رايتس ووتش على طلبات بتقديم معلومات بشأن نطاق القروض العقارية التي تُقدمها لمنازل المُستوطنات. مع ذلك، حصلت هيومن رايتس ووتش على معلومات حول 3 مشاريع منحها "مزارحي تفحوت" "مُوافقة مُسبقة"، من خلال مُحادثات مع مندوبي المبيعات الذين يسوقون تلك المشاريع. تظهر في الإطار أدناه وفي الخريطة التفاعلية.

موافقة على المشاريع لرهون فردية

اسم المصرف	المستوطنة	مشروع البناء	الوصف	مصدر معلومات علاقة المصرف
مزارحي تفحوت	دولف	بيسغات دولف 68	مشروع 26 وحدة سكنية	20 يوليو/تموز 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة البناء. قِيم البنك المشروع ووافق عليه للرهون الفردية، رهنا بموافقة المقترضين الأفراد.

68 الشرح في موقع الشركة الإلكتروني (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/أذار 2018) - <http://www.h-shomron.com/projects/pisgat-dolev-dolev/>

مزارحي تفحوت	أفني حيفيتس	كيديم ⁶⁹	مشروع 870 وحدة سكنية، يُسوّق أنها مستوطنة جديدة ⁷⁰	7 أغسطس/آب 2017 محادثة هاتفية مع ممثل شركة البناء. قِيم البنك المشروع ووافق عليه للرهون الفردية، ر هنا بموافقة المقترضين الأفراد.
مزارحي تفحوت	ليشيم	كيدما بيليشم ⁷¹	مشروع 42 وحدة سكنية	9 أغسطس/آب 2017 محادثة هاتفية مع مندوب التسويق.

فروع المصارف

وفقا للمعلومات التي نشرها بنك إسرائيل والمواقع الإلكترونية للمصارف المعنية، هناك ما لا يقل عن 16 فرعا للمصارف الإسرائيلية في 6 مستوطنات في المنطقة (ج)، وهي منطقة في الضفة الغربية حيث تُوجد مُعظم المستوطنات الإسرائيلية، كما يُظهر المُربع أدناه والخريطة التفاعلية⁷². تشمل هذه القائمة جميع فروع المصرف وصراف آلي واحد يُديره المصرف، لكنها لا تشمل أجهزة الصراف الآلي التي يُديرها مشغلون آخرون غير المصارف.

نقاط الخدمة

اسم المصرف	المستوطنة	نوع مقدم الخدمة	مصدر المعلومات
ديسكونت	بيتار عيليت	فرع المصرف من خلال مصرفه الفرعي ميركانتيل ديسكونت	قاعدة بيانات بنك إسرائيل، ⁷³ والموقع الإلكتروني لمصرف ميركانتيل ديسكونت، وتقرير "من يربح من الاحتلال"
ديسكونت	معاليه أدوميم		قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف ديسكونت، وتقرير "من يربح من الاحتلال"
هبوعليم	أريئيل	فرع المصرف	قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف هبوعليم، وتقرير "من يربح من الاحتلال"

69 الشرح في موقع الشركة الإلكتروني (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://yishuv.hzahav.co.il/>

70 معلومات إضافية في موقع إلكتروني يسوّق للعقارات في المستوطنة (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018)

<http://www.goyosh.co.il/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%99%D7%A7%D7%98%D7%99%D7%9D%D7%A7%D7%93%D7%9D-%D7%94%D7%99%D7%99%D7%A9%D7%95%D7%91-%D7%94%D7%97%D7%93%D7%A9>

71 الشرح في موقع إلكتروني يسوّق للعقارات (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.my-community.co.il/project/572>

72 بنك إسرائيل، "المُشرفون على المصارف، إيجاد فرع للمصرف" (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 12 مارس/آذار

2018) <http://www.boi.org.il/he/BankingSupervision/BanksAndBranchLocations/Pages/LocatingBankBranches.aspx>

73 بنك إسرائيل، "المُشرفون على المصارف، إيجاد فرع مصرفي" (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار

2018) <http://www.boi.org.il/he/BankingSupervision/BanksAndBranchLocations/Pages/LocatingBankBranches.aspx>

قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف هيو عليم، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	بيتار عيليت	هيو عليم
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف هيو عليم، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	معاليه أدوميم	هيو عليم
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف لئومي، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	كريات أربع	لئومي
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف لئومي، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	معاليه أدوميم	لئومي
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف لئومي، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	موديعين عيليت	لئومي
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف القدس، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	بيتار عيليت	القدس
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف القدس، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	موديعين عيليت	القدس
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف القدس	صراف ألي	معاليه أدوميم	القدس
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني للمصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف من خلال مصرفه الفرعي أوتسار هاهايال	أريئيل	المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني للمصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف من خلال مصرفه الفرعي باغي	بيتار عيليت	المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني للمصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف من خلال مصرفه الفرعي باغي	موديعين عيليت	المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هيبينلومي)
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف مزراحي تفحوت، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف	ألون شفوت	مزراحي تفحوت
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف مزراحي	فرع المصرف	كرني شمرون	مزراحي تفحوت

تفحوت، وتقرير "من يربح من الاحتلال"			
قاعدة بيانات بنك إسرائيل، والموقع الإلكتروني لمصرف مزراحي تفحوت، وتقرير "من يربح من الاحتلال"	فرع المصرف من خلال مصرفه الفرعي ياهاف	معاليه أدوميم	مزراحي تفحوت

منح قروض لمجالس المُستوطنات الإقليمية والمحلية

تُقدم مجالس المُستوطنات المحلية والإقليمية خدمات للمستوطنين الذين يدعمون المستوطنات ويُشجعون السكان الجدد على الانتقال إليها. تمتد هذه الخدمات من الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي والتعليم إلى خدمات أكثر تقدماً مثل الترفيه، السياحة، الفنون، والثقافة في المستوطنات الكبيرة. لا يستطيع فلسطينيو الضفة الغربية الاستفادة من هذه الخدمات.

القروض المصرفية هي مصدر دخل مهم لهذه البلديات والمجالس المحلية والإقليمية. في بعض الحالات، تُوفر وزارة الداخلية الإسرائيلية ضمانات للقروض، مما يُقلل التكاليف على المُقترض عن طريق الحد من المخاطر التي قد يتعرض إليها المُقرض.⁷⁴ تستطيع السلطات المحلية أيضاً أن تُعوض جزئياً تكلفة القروض بدعم حكومي إضافي، لأن وزارة الداخلية تحسب "منح التوازن" التي تدفعها للسلطات المحلية جزئياً بناء على عجز ميزانية السلطة المحلية، والذي يزداد بسبب تكاليف الاقتراض. خلال اجتماع حول المُوازنة، وصف عضو في المجلس الإقليمي لغوش عتصيون، في جنوب الضفة الغربية، القروض المصرفية بأنها "السبيل الوحيد لتطوير المجلس".⁷⁵ تستخدم القروض المصرفية عادة لتمويل "الميزانيات غير المُنتظمة"، وهي ميزانيات تُستخدم لتطوير وتوسيع البنية التحتية والمرافق في المُستوطنات، كما هو مُوضح في محاضر اجتماعات مجالس المُستوطنات الإقليمية والمحلية. تُشير هذه المحاضر إلى عمليات المُزايدة التنافسية التي تحصل السلطات المحلية من خلالها على التمويل.

يُقدم تقرير حديث لمُنظمة من يربح من الاحتلال⁷⁶ أمثلة على القروض و ضمانات القروض التي حصلت عليها المُستوطنات، مثلما يُوضح الإطار والخريطة التفاعلية أدناه.

74 أنظر مثلاً قسم المُحاسبة العامة، وزارة المالية الإسرائيلية، "منح ائتمان مصرفي ومالي للسلطات المحلية التي تُنجز مشاريع إعادة التأهيل" (العبرية)، <http://mof.gov.il/AG/FinancingAndCredit/Pages/CreditlocalAuthorities.aspx> (تم الاطلاع في 12 مارس/أذار 2018).

75 المجلس المحلي لغوش عتصيون، "بروتوكول الاجتماع العادي رقم 4 للجلسة العامة للمجلس الإقليمي لغوش عتصيون لعام 2014"، 28 أبريل/نيسان 2018، ص. 7 (العبرية)، <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490103947.7817.pdf> (تم الاطلاع في 12 مارس/أذار 2018).

76 من يربح من الاحتلال، "تمويل الاستيلاء على الأراضي".

قروض لسلطات المستوطنات

اسم المصرف	المستوطنة	الرصيد المعروض	التاريخ والتفاصيل	مصدر المعلومات
ديسكونت	المجلس الإقليمي في غوش عتصيون	مبلغ القرض غير محدد	في أو بعد مايو/أيار 2016	من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁷⁷
ديسكونت	المجلس الإقليمي في غوش عتصيون	6 ملايين شيكل (1.6 مليون دولار) قرض	في أو بعد يوليو/تموز 2014	من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁷⁸
ديسكونت	المجلس الإقليمي في غوش عتصيون	على ما يبدو قرض بقيمة 5 ملايين شيكل (1.4 مليون دولار)	في أو بعد يونيو/حزيران 2015	من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁷⁹
ديسكونت	المجلس الإقليمي في حبرون هيلز	4.8 مليون شيكل (1.3 مليون دولار) قرض و 605 آلاف شيكل (187 ألف دولار) قرض	في أو بعد مارس/آذار 2016، عبر فرعها، مصرف ميركانتيل ديسكونت	من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸⁰
هبو عليم	المجلس الإقليمي في ميغيلوت والبحر الميت	1.5 مليون شيكل (420 ألف دولار) قرض	في أو بعد يوليو/تموز 2014	من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸¹
هبو عليم	المجلس الإقليمي في ميغيلوت والبحر	قرض مليوني شيكل (550 ألف دولار)	في أو بعد يونيو/حزيران	من تقرير "من يربح من الاحتلال"

77 المجلس الإقليمي في غوش عتصيون، محضر من الاجتماع العادي رقم 4 لاجتماع الجلسة العامة للمجلس الإقليمي في غوش عتصيون في 1 مايو/أيار 2016، ص: 7 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490170165.5761.pdf>

78 المجلس الإقليمي في غوش عتصيون، محضر من الاجتماع العادي رقم 4 لاجتماع الجلسة العامة للمجلس الإقليمي في غوش عتصيون في 28 أبريل/نيسان 2014، ص: 6، 7 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490103950.8061.pdf> 6 لاجتماع الجلسة العامة للمجلس الإقليمي في غوش عتصيون لعام 2014 في 6 يوليو/تموز 2017، ص: 10-15 (بالعبرية) <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490168088.5762.pdf>

79 المجلس الإقليمي في غوش عتصيون، محضر من الاجتماع العادي رقم 6 لاجتماع الجلسة العامة للمجلس الإقليمي في غوش عتصيون في 28 يونيو/حزيران 2015، ص: 10-11 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490168088.5762.pdf>

80 المجلس الإقليمي في حبرون هيلز، محضر من اجتماع الجمعية 1/16، 1 مارس/آذار 2016، الثانية 5 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.hrhevron.co.il/uploads/n/1459930514.6815.pdf>

81 المجلس الإقليمي في ميغيلوت البحر الأحمر هيلز، محضر من اجتماع المجلس 7/2014، 3 يوليو/تموز 2014، ص: 2 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.dead-sea.org.il/dead-sea.org.il/originals/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%98%D7%95%D7%A7%D7%95%D7%9C%D7%9E%D7%9C%D7%99%D7%90%D7%94%202014%20-7.pdf>

ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸²	2016		الميت	
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸³	في أو بعد فبراير/شباط 2015	10.9 مليون شيكل (3 ملايين دولار) قرض لمشروع الصرف الصحي	المجلس الإقليمي في بنيامين	لثومي
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸⁴	في أو بعد مايو/أيار 2016	5 ملايين شيكل (1.4 مليون دولار)	المجلس الإقليمي في غوش عتصيون	لثومي
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸⁵	في أو بعد يونيو/حزيران 2015	2.5 مليون شيكل (685 ألف دولار) قرض لمشروع الصرف الصحي	المجلس الإقليمي في حبرون هيلز	لثومي
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي ⁸⁶	في أو بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2012	970 ألف شيكل (277 ألف دولار) ضمانات قروض	المجلس المحلي في كدوميم	الاتحاد الإسرائيلي
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي في 29 يونيو/حزيران 2014 ⁸⁷	في أو بعد يونيو/حزيران 2014	1.5 مليون شيكل (410 آلاف دولار) قرض	المجلس المحلي في ألفي منشييه	مزارحي تفحوت
من تقرير "من يربح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي في 29 يونيو/حزيران 2014 ⁸⁷	أموال إضافية أقرضت في أو بعد	4.865 مليون شيكل (1.3 مليون دولار)	المجلس الإقليمي في حبرون هيلز	مزارحي تفحوت

⁸² المجلس الإقليمي في ميغيلوت البحر الأحمر هيلز، محضر من اجتماع المجلس 2016/5، 2 يونيو/حزيران 2016، الثانية: 4 إي (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018). <http://www.dead-sea.org.il/dead-sea.org.il/originals/%D7%A4%D7%A8%D7%95%D7%98%D7%95%D7%A7%D7%95%D7%9C%205%202016.pdf>

⁸³ المجلس الإقليمي في بنيامين، ملخص قرار الجمعية رقم 1، 25 فبراير/شباط 2015 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018). <http://www.binyamin.org.il/uploads/n/1488113472.2180.pdf>

⁸⁴ المجلس الإقليمي في غوش عتصيون، محضر من الاجتماع العادي رقم 4 لاجتماع الجلسة العامة للمجلس الإقليمي في غوش عتصيون في 1 مايو/أيار 2016، ص: 7 (بالعبرية) (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018). <https://www.baitisraeli.co.il/uploads/n/1490170165.5761.pdf>

⁸⁵ المجلس الإقليمي في حبرون هيلز، محضر من اجتماع الجمعية 1/16، 1 مارس/آذار 2016، الثانية 5 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018). <http://www.hrhevron.co.il/uploads/n/1459930512.8889.pdf>

⁸⁶ المجلس المحلي في كيدوميم، محضر من اجتماع الجمعية 8/12، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ص: 1 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 25 مارس/آذار 2018). http://www.kedumim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/26o8.pdf

⁸⁷ المجلس المحلي في ألفي منشييه، محضر من الاجتماع الاستثنائي رقم 20، 16 سبتمبر/أيلول 2014، ص: 1-5 (بالعبرية) (تم الاطلاع في 2 أبريل/نيسان 2018). <https://www.alfemenashe.muni.il/uploads/n/1481456583.8108.pdf>

ومحضر اجتماع المجلس الإقليمي ⁸⁸	يونيو/حزيران 2015	، بما فيه 4.8 مليون شيكل في تاريخ غير محدد و 65 ألف شيكل معتمد من المجلس في يونيو/حزيران 2015 ، لمشروع الصرف الصحي		
من تقرير "من يريح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي ⁸⁹	في أو بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2012	250 ألف شيكل (68 ألف دولار) ضمانات قروض	المجلس المحلي في كدوميم	مزارحي تفحوت
من تقرير "من يريح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي في 16 سبتمبر/أيلول 2014 ⁹⁰	في أو بعد سبتمبر/أيلول 2014 (من خلال شركته التابعة، مصرف أوتسار هاهايال)	670 ألف شيكل (190 ألف دولار)	المجلس المحلي في أفي منشييه	المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هبيتلومي)
من تقرير "من يريح من الاحتلال" ومحضر اجتماع المجلس المحلي ⁹¹	في أو بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2012	100 ألف شيكل (27 ألف دولار) ضمانات قروض	المجلس المحلي في كدوميم	المصرف الدولي الأول لإسرائيل (هبيتلومي)

88 المجلس الإقليمي في حبرون هيلز، محضر من اجتماع الجمعية 5/15، 30 يونيو/حزيران 2015، ص: 5 (بالعبرية) (تم الاطلاع في 22 مارس/آذار 2018) <http://www.hrhevron.co.il/uploads/n/1459930512.8889.pdf>

89 المجلس المحلي في كيدوميم، محضر من اجتماع الجمعية 8/12، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ص: 1 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 25 مارس/آذار 2018) http://www.kedumim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/26o8.pdf

90 المجلس المحلي في أفي منشييه، محضر الاجتماع الاستثنائي رقم 20، 16 سبتمبر/أيلول 2014، ص: 1-5 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 2 أبريل/نيسان 2018) <https://www.alfemenashe.muni.il/uploads/n/1481456583.81o8.pdf>

91 المجلس المحلي في كيدوميم، محضر اجتماع الجمعية 8/12، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، ص: 1 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 25 مارس/آذار 2018) http://www.kedumim.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/26o8.pdf

١٧. المسؤولية الحقوقية للشركات الدولية

تشتد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الشركات بذل العناية الواجبة، لتحديد ما إذا كانت أنشطتها تُساهم في أو تستفيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات لمعايير القانون الإنساني الدولي. ترى هيومن رايتس ووتش أن هذه العناية تبيّن أن الأنشطة المصرفية في أو مع المستوطنات تُساهم في الانتهاكات الجسيمة في جوانب كثيرة: على سبيل المثال، لأنها تُساهم في بناء، شراء، وبيع منازل على أراضٍ صُودرت بشكل غير قانوني؛ وتُقدم الدعم للمجالس المحلية التي تُقدم خدمات للإسرائيليين وليس للفلسطينيين الضفة الغربية في المستوطنات التي يُعتبر وجودها مُبرراً للقيود الشديدة على حرية تنقل الفلسطينيين؛ وتُنشئ نقاط خدمة على أراضٍ فلسطينية محظورة على الفلسطينيين. من خلال تسهيل توسيع المستوطنات، تُسهل هذه الأنشطة المصرفية النقل غير القانوني للسكان.

وما يبعث على القلق بشكل خاص هو حيازة المصارف للممتلكات، بما في ذلك مشاريع الإسكان والمنازل الفردية التي تحصل فيها على حصة الملكية كجزء من "اتفاقات المُرافقة" مع قروض الرهن العقاري للأفراد والمطورين. تقع على عاتق الشركات ليس فقط مسؤولية احترام حقوق الإنسان، بل احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، التي تحمي حقوق الملكية للذين يعيشون تحت الاحتلال، من بين أمور أخرى.⁹² أعربت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" عن قلقها إزاء احتمال قيام الشركات، في حالات النزاع، بالحصول على ممتلكات دون موافقة أصحابها. وفقاً لتوجيهاتها للشركات العاملة في مناطق النزاع:

على مؤسسات الأعمال التي تعمل في مناطق النزاع أن تُطبق الرعاية الإدارية المُتزايدة لضمان عدم حصولها على موارد وممتلكات دون موافقة مالكيها بحرية. وبخلاف ذلك قد تنتهك بالاشتراك في النهب.⁹³

تُشير توجيهات اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن حظر النهب لا ينطبق فقط على الاستيلاء بالقوة، وإنما على الاستحواذ الذي يتم بسبب اختلال توازن القوة الناجم عن ظروف النزاع المُسلح.⁹⁴ حددت إسرائيل مساحات شاسعة من الأراضي، بما في ذلك ملكيات خاصة، كـ "أراضي دولة" في

⁹² مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، اعتمدت في 21 مارس/آذار 2011، UN Doc. A/HRC/17/31، تعليق على المبدأ 12.

⁹³ International Committee of the Red Cross, Business and International Humanitarian Law: An Introduction to the Rights and Obligations of Business Enterprises under International Humanitarian Law, p. 22, <https://shop.icrc.org/les-entreprises-et-le-droit-international-humanitaire-introduction-aux-droits-et-obligations-des-entreprises-au-regard-du-droit-international-humanitaire-2574.html> (تم الاطلاع في 12 مارس/آذار 2018).

⁹⁴ على سبيل المثال، تنخفض قيمة الأراضي المملوكة ملكية خاصة لأصحابها الفلسطينيين عندما تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً على السفر أو تُقيم حواجز مادية تجعل هذه الأراضي محظورة جزئياً أو كلياً على مالكيها. وهكذا، قد تنشأ مخاوف بشأن النهب حتى في الحالات التي وقع فيها أصحاب الأرض الفلسطينيين عقود بيع أراضيهم لاستعمالها في المستوطنات.

الضفة الغربية. تسمح قوانين الاحتلال الحربي (العسكري) لسلطة الاحتلال بأن تكون حارسا للأراضي العامة أثناء الاحتلال، وأن تستخدمها فقط لصالح السكان المحليين أو لاحتياجاتها العسكرية. حتى أرض "الدولة" الحقيقية لا يمكن استخدامها لصالح المدنيين الإسرائيليين، وتعود ملكيتها إلى السكان الفلسطينيين في المنطقة عند انتهاء الاحتلال.

حلت هيومن رايتس ووتش القانون الداخلي الإسرائيلي ووجدت أنه، خلافا لمزاعم البنوك الإسرائيلية، لا يشترط على البنوك أن تُقدم مُعظم الخدمات التي تُوفرها في المستوطنات.⁹⁵ يُحيل التخطيط الجزئي لهذه الأنشطة المعروض هنا - جزئي، لأن البنوك امتنعت عن الكشف عن نطاق ومدى الأنشطة المُتعلقة بالمُستوطنات - على أن الخدمات تُقدم بما يتناسب مع الاعتبارات التجارية. على سبيل المثال، تختار البنوك تأسيس فروع مصرفية في مستوطنات أكبر تكون بمثابة مراكز إقليمية، حيث يكون الوصول إليها أسهل للعملاء المُحتملين. تتنافس البنوك لتقديم القروض للسلطات المحلية، وتحدد أي مشاريع بناء تختار مُرافقتها. يبدو أن البنوك تتخذ قرارات تجارية، إلا أن رأي هيومن رايتس ووتش هو أن هذه القرارات تتعارض مع مسؤولياتها الحقوقية.

⁹⁵ هيومن رايتس ووتش، القوانين الإسرائيلية والنشاط المصرفي في مُستوطنات الضفة الغربية، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/12/308860>.

ملحق: مراسلات بين هيومن رايتس ووتش والإدارة المدنية الإسرائيلية بشأن وضع الأراضي التي تُبنى عليها منازل جديدة

ساري بشي

من: ساري بشي
بتاريخ: الإثنين 19 فبراير/شباط 2018 على الساعة 12 بعد الظهر
إلى: [REDACTED]
الموضوع: أسئلة بخصوص وضع الأرض في ألفيه منشيه، مشروع "أميري نوف"
مُرفقات: Map of civil admin question-amieri.nof.pdf; registration
block 39-parcel 7.jpg

تحية طيبة،

أكتب إليكم اليوم لطلب معلومات حول وضعية الأرض حيث يُوجد مشروع جديد قيد الإنشاء في ألفي منشيه. نطلب هذه المعلومات لاستعمالها في تقرير نُعده هيومن رايتس ووتش حالياً، والذي يُحلل أنشطة المصارف الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية في سياق مسؤولياتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

هيومن رايتس ووتش مُنظمة غير حكومية ومُستقلة ترصد حقوق الإنسان في 90 بلداً حول العالم. يقوم فريقنا في إسرائيل وفلسطين بالبحث والتقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وحماس.

يُرجى الاطلاع على أسئلتني أدناه:

1. يجري حالياً تنفيذ مشروع بناء من قبل شركة زيماخ هامرمان، مشروع "أميري نوف"، في "جفعات طال" في ألفي منشيه.

أ. هل يتوافق المشروع مع خطة متوافق عليها لتقسيم الأراضي؟ إذا كان الأمر كذلك، فما الخطة ومتى تمت الموافقة عليها؟

ب. تُشير الخرائط التي كانت بحوزة الإدارة المدنية، والتي أرسلت إلى مُنظمة كرم نابوت الإسرائيلية، إلى أن أميري نوف يجري بناؤها في منطقة أُعلنت أراضي دولة في عام 1980. مع ذلك، ووفقاً للخرائط، يبدو أن الجزء الشرقي من المنطقة تمت إزالته من تصنيف أراضي دولة في عام 2014 من قبل فريق الخط الأزرق. يُرجى الاطلاع على نسخة من الخريطة، مرفقة، والتي تُوضح المنطقة التي تمت إزالتها من التصنيف. المنطقة الأكثر اتساقاً في هذا المجال بالتحديد هي منطقة

202177/674758. هل تمت إزالة هذه المنطقة فعلا من تصنيف أراضي دولة؟
إذا كان الأمر كذلك، لماذا؟ هل هذه الأرض ملكية خاصة؟ ما هو وضع هذه
المنطقة؟ هل يُسمح بالبناء في هذه المنطقة حسب السلطات الإسرائيلية؟

2. تقع القطعة رقم 7، حوض 39، المُوضحة في الخريطة المرفقة، بالقرب من المنطقة التي
يجري فيها بناء مشروع "ألفي منشيه". وفقا لخرائط الإدارة المدنية، تم تصنيف هذا الجزء
من المنطقة أراضي دولة عام 1980، وتم بناء منازل هناك. سجلات الضريبة المرفقة هنا،
تُدرج عائلة سليمان، من قرية عزون، باعتبارها المالكة المُسجلة للقطعة رقم 7، الحوض
39. إن كان الأمر كذلك، فلماذا تم تصنيف جزء من المنطقة كـ "أراضي دولة"؟

3. يجري بناء مشروعين سكنيين في الجزء الشمالي من إلكانا، بالقرب من قرية مسحة، "وحدة
إلكانا" (إحداثيات 35.040838, 32.114908)، تُنفذه ميشاب، و"مساكن إلكانا" (إحداثيات
35.040710, 32.111000) تُنفذه شونام. وفقا لخرائط الإدارة المدنية، يتم تنفيذ هذه
المشاريع في منطقة تم تصنيفها أراضي دولة. في أي عام تم هذا التصنيف؟

يُرجى تقديم ردكم على هذه الأسئلة في موعد أقصاه 7 مارس/آذار 2018، حتى تتمكن من عكس
ذلك في تقريرنا. يُرجى الاتصال بي أن كانت لديكم أي أسئلة أو طلبات التوضيح على: [REDACTED] أو [REDACTED]
أو [REDACTED]
يُرجى تأكيد استلام هذه الرسالة الإلكترونية.

مع الاحترام،

ساري بشي

مديرة برنامج المناصرة عن إسرائيل وفلسطين في هيومن رايتس ووتش

[REDACTED]

سكايب: [REDACTED]

هاتف خلوي: [REDACTED]

تويتر: @saribashi

-غير سري-

-1-

[شعار]

جيش الدفاع الإسرائيلي
الإدارة المدنية
منطقة يهودا والسامرة
دائرة الاتصال بالجمهور
حق الحصول على المعلومة - 45571

29 أبريل/نيسان 2018

إلى: ساري بشي

عبر البريد الإلكتروني: [REDACTED]

الموضوع: رسالتكم المتعلقة بالبناء في ألفي منشيه – رد الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة
المرجع: رسالتكم المؤرخة في 19 فبراير/شباط 2018
1. نُؤكّد بهذه الرسالة استلامنا رسالتكم المتعلقة بالمسألة المُشار إليها أعلاه. يُرجى الاطلاع على رد الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة:

أ. يُشير التحقيق الذي أجريناه فيما يتعلق بمشروع "نوفي أميريم" إلى أن الأرض المعنية خاضعة لإدارة المُشرف على الحكومة والملكيّات المهجورة. يُسمح بالبناء هناك بما يتوافق مع خطة المنطقة المُعتمدة في عام 1997.

ب. مع ملاحظة أن سجلات الضرائب لا تتضمن الخرائط، لم نتّمكن من تحديد مكان الملكية موضوع رسالتكم. وحيث ترغبون أن نُعيد إجراء التحقيق، يُرجى تزويدنا بسجلات الضرائب إضافة إلى مُساعدة بشأن رمز الموقع.

2. لمعلوماتكم

مع الاحترام،

[توقيع]: النقيب بار – ناوراني

مسؤول عن العلاقات العامة

مكتب رئيس الإدارة المدنية

نُسخة إلى:

رئيس الإدارة المدنية

رئيس المكتب، الإدارة المدنية

رئيس قسم البنية التحتية

قسم العلاقات العامة، الإدارة المدنية، منطقة يهودا والسامرة – هاتف [REDACTED]

الفاكس: ■■■
البريد الإلكتروني: ■■■
45571

-غير سري-

-1-

[شعار]

جيش الدفاع الإسرائيلي
الإدارة المدنية
منطقة يهودا والسامرة
دائرة الاتصال بالجمهور
حق الحصول على المعلومة - 45571
29 أبريل/نيسان 2018

إلى: ساري بشي

عبر البريد الإلكتروني: [REDACTED]

الموضوع: رسالتكم المتعلقة بالبناء في إلكانا – رد الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة
المرجع: رسالتكم المؤرخة في 19 فبراير/شباط 2018

3. نُؤكّد بهذه الرسالة استلامنا رسالتكم المتعلقة بالمسألة المُشار إليها أعلاه. يُرجى الاطلاع على رد الإدارة المدنية في منطقة يهودا والسامرة:

أ. يُشير التحقيق الذي أجريناه فيما يتعلق بمجموعتي الإحداثيات المُشار إليها في رسالتكم، لاحظنا أنه فيما يتعلق بالإحداثيتين، 32.1114908 35.040838، فقد تم التصنيف عام 2005.

ب. فيما يتعلق بالإحداثيتين 32.111000, 35.040710، نلاحظ أن هذه منطقة مفتوحة لا تتطابق مع الوصف الوارد في رسالتكم الذي يقول إن أعمال البناء تجري حالياً في هذا الموقع. وحيث أُشرتم إلى خط المنازل الواقعة شمال غرب الإحداثيات المذكورة أعلاه، تُوجد خطة تقسيم صالحة مُدرجة في المنطقة المذكورة في أمر المصادرة لصالح المستوطنة.

4. لمعلوماتكم.

مع الاحترام،

[توقيع]: النقيب بار – ناوراني

مسؤول عن العلاقات العامة

مكتب رئيس الإدارة المدنية

نُسخة إلى:

رئيس الإدارة المدنية

رئيس المكتب، الإدارة المدنية

رئيس قسم البنية التحتية

قسم العلاقات العامة، الإدارة المدنية، منطقة يهودا والسامرة – هاتف: [REDACTED]

الفاكس: [REDACTED]، البريد الإلكتروني: [REDACTED]

45573

إنشاء مشروع "أميري نوف" السكني في
مستوطنة ألي منشييه الإسرائيلية.
© 2017 هيومن رايتس ووتش

طريق قرب مستوطنة دوليف الإسرائيلية،
حيث تمنع هذه البوابة الفلسطينيين من
قرية عين قنية من الوصول بسياراتهم إلى
الطريق الرئيسية.
© 2017 هيومن رايتس ووتش



تقدم المصارف الإسرائيلية خدمات تساعد في دعم وتوسيع المستوطنات عن طريق تمويل بنائها في الضفة الغربية المحتلة. يشمل ذلك إقامة شراكات مع المطورين لبناء منازل على أرض تم الاستيلاء عليها بصورة غير قانونية من الفلسطينيين. تلعب المصارف دورا كبيرا: تحصل على مصلحة عقارية في المشاريع الإنشائية وترعى هذه المشاريع حتى اكتمالها.

يحاول تقرير "تمويل الانتهاكات: المصارف الإسرائيلية في الضفة الغربية" إثبات أن هذه الأنشطة تتعارض مع مسؤوليات المصارف الفاضية بتفادي المساهمة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، سياسات الاستيلاء على الأراضي، التي يتبعها الجيش الإسرائيلي، تصعب التأكد مما إذا كان أصحاب الأراضي التي تستخدمها المصارف قد وافقوا بحرية على هذا الاستخدام، ما يثير مخاوف بشأن النهج بموجب القانون الدولي.

تقدم المصارف الإسرائيلية القروض لسلطات المستوطنات، والقروض العقارية لمشتري المنازل في المستوطنات، كما تدير فروعها هناك. ولكن، كما يبين التقرير، لا تقدم المصارف هذه الخدمات لفلسطينيي الضفة الغربية، لأنهم لا يستطيعون دخول المستوطنات.

المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الإنساني الدولي، ونقل المدنيين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية يشكل جريمة حرب. تساهم المستوطنات في نظام تمييزي، تصادر السلطات الإسرائيلية بموجبها الأراضي الفلسطينية، تضع يدها على الموارد الفلسطينية، تهجر الفلسطينيين قسرا، وتقيد التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتعيقها، وفي الوقت نفسه تدعم المستوطنات الإسرائيلية عمليا وماديا. يحظر القانون الإنساني الدولي على دولة الاحتلال استخدام الأرض إلا لأغراض عسكرية أو لصالح السكان المحليين الذين يعيشون تحت الاحتلال.

يوصي هذا التقرير المصارف، من أجل الامتثال لمسؤولياتها الحقوقية، بوقف الأنشطة المتعلقة بالاستيطان.